

مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحدي جائحة كورونا The Blue Growth Initiative in Small Island Developing States and the Corona Pandemic Challenge

سفيان ريموش *

جامعة جيجل - الجزائر

sofiane.rimouche@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/29

تاريخ الارسال: 2021/06/25

ملخص:

تتفيا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف رقم 14 حول "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، يوفر الاقتصاد الأزرق للدول الجزرية الصغيرة النامية الطريق إلى النمو الاقتصادي والتنمية المصممة لتعزيز سبل العيش للفقراء وخلق فرص العمل والقدرة على الصمود عبر مبادرة النمو الأزرق، لكن الإغلاق المطول للأنشطة الاقتصادية والسياحية على إثر جائحة كورونا أدى إلى خسائر كبيرة في الدخل القومي للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب الاعتماد المفرط على قطاع أو قطاعين اقتصاديين والعجز المالي المرتفع ومستويات الدين العام، وبينما تنصب الجهود على التعافي من الوباء، أصبح من الضروري ابتكار آليات تمويل جديدة لجذب الاستثمار المؤثر من أجل تنويع اقتصادات هذه الدول وبناء المرونة لمواجهة التحديات.

الكلمات المفتاحية: النمو الأزرق. التنمية المستدامة. الدول الجزرية الصغيرة النامية. جائحة كورونا.

Abstract :

In implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development, including Goal 14 on "Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources", the blue economy provides small island developing States with the path to economic growth and development designed to enhance the livelihoods of the poor and create jobs and resilience through The Blue Growth Initiative, however, the prolonged closure of economic and tourism activities in the wake of the Corona pandemic led to significant losses in the national income of small island developing states due to excessive dependence on one or two economic sectors, high fiscal deficits and public debt levels. It is necessary to devise new financing mechanisms to attract impactful investment in order to diversify the economies of these countries and build resilience to face challenges.

Keywords : blue growth. sustainable development. Small Island Developing States. Corona pandemic.

* المؤلف المرسل

مقدمة

تشير أغلب الدراسات أنه منذ بداية العصر الصناعي، تحملت المحيطات وطأة العواقب الناتجة عن الحرق المفرط للوقود الأحفوري، وامتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وغالبية الحرارة الناتجة عن الاحتراق العالمي، ما جعلها أكثر حمضية، وأدى إلى تحلل الشعاب المرجانية والمحارات بشكل فعال، وإحداث تغيرات عميقة في الموائل الحرجة والموارد البحرية.

يحذر تقرير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لعام 2018 من التغيرات غير المسبوقة في ارتفاع درجات حرارة المحيطات وتأثيرها على الحياة البحرية برمتها، وفي هذا السياق يقول كارل جوستاف لوندن (Carl Gustaf Lundin)، مدير البحرية العالمية التابعة للاتحاد: "إن تغير كيمياء وفيزياء المحيط نتيجة لتغير المناخ يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على حياة الإنسان وصحته وسبل عيشه، والتي بدأنا فقط في إدراك حجمها"¹، وقد مست هذه التغيرات مصايد الأسماك وتربية الأحياء والصحة والسياحة الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تم طرح مفهوم الاقتصاد الأزرق في أعقاب مؤتمر ريو +20 عام 2012، ليؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، بناء على فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على البحار والمحيطات، ومن أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد، أطلقت منظمة التغذية والزراعة مبادرة النمو الأزرق لمساعدة البلدان المعتمدة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على تحسين استخدام الموارد المائية مع زيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. أثبتت جائحة كورونا أن الأنظمة والموارد الحالية غير مهيأة وغير كافية لحماية المجتمعات والأسواق من الصدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد أدى الوباء إلى تسريع هشاشة النظم المحلية خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسية حول مدى فعالية مبادرة النمو الأزرق في بناء وتفعيل القدرة على الصمود لاقتصاديات الدول الجزرية الصغيرة النامية، في ظل جائحة كورونا؟

وتتطلب من افتراض رئيسي مفاده أن جائحة كوفيد 19 بقدر ما هي أزمة، بقدر ما وفرت فرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية للتكيف والنظر إلى ما وراء نقاط ضعفها وتحديد فرص الانتقال إلى الاقتصادات الزرقاء.

تتطلب الدراسة إطاراً منهجياً وفق منطق البحث العلمي: وصف-تحليل-تنبؤ، وتحديدًا لبعض المؤشرات والمفاهيم الهامة قبل التحليل، حيث:

- يمكن قياس النمو الاقتصادي (Economic growth) لأي دولة من خلال مقدار الزيادة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة مع استبعاد آثار التضخم، كما يتم قياس النمو الاقتصادي الكلي من حيث الناتج

القومي الإجمالي (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، على الرغم من استخدام مقاييس بديلة في بعض الأحيان.

- يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تحسن مستدام في الرفاهية المادية للمجتمع، وهي مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي، فبصرف النظر عن نمو الدخل القومي فالتنمية الاقتصادية تشمل التغييرات الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية التي تساهم في التقدم المادي، بما تحتوي على تغيرات في إمدادات الموارد، في معدل تكوين رأس المال، في حجم وتكوين السكان، في التكنولوجيا والمهارات والكفاءة، في الهيكل المؤسسي والتنظيمي، بما تحقق من ضمان توزيع أكثر إنصافاً للدخل، وزيادة فرص العمل وتخفيف حدة الفقر، وعليه، التنمية الاقتصادية عملية مكونة من سلسلة طويلة من التغييرات المترابطة في العوامل الأساسية للعرض وفي هيكل الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الصافي لبلد ما على المدى الطويل².

الفارق بين النمو والتنمية الاقتصادية أن النمو ينطوي على زيادة في الإنتاج من الناحية الكمية بينما التنمية تشمل تغييرات من حيث النوعية مثل المواقف الاجتماعية والعادات إلى جانب النمو الكمي للناتج أو الدخل القومي.

- رغم أنه لا يوجد اتفاق واضح حول أي البلدان تناسب المقصود بالدول النامية³، إلا أنها عموماً دولة ذات قاعدة صناعية أقل تطوراً ومؤشر تنمية بشرية منخفض مقارنة بالدول الأخرى، حيث نجد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كلها مجموعات فرعية من البلدان النامية.

تميل البلدان النامية إلى أن يكون لها بعض الخصائص المشتركة، كمستويات منخفضة من الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنظافة، مستويات عالية من التلوث بأنواعه، نسبة عالية من المصابين بأمراض المناطق المدارية والمعدية والبنية التحتية السيئة بشكل عام، ومستويات التعليم المنخفضة، وعدم كفاية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة، والعديد من المستوطنات العشوائية، والفساد على جميع المستويات الحكومية، وعدم الاستقرار السياسي.

- أما التنمية الاقتصادية المستدامة فهي تتكون من النمو الاقتصادي بجانب العدالة في التوزيع سواء كان الدخل أو الثروات ما بين الأجيال الحالية أو الأجيال القادمة، لذلك فهو مفهوم أعمق وأوسع ولا يمكن تحقيقه بدون تحقيق النمو الاقتصادي ويكون تأثيره أقوى وأعمق في الدول النامية عن الدول المتقدمة.

أولاً: الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS): تحديات الاستدامة في القرن الواحد والعشرون

تقع الدول الجزرية الصغيرة النامية (Small Island Developing States) وعددها 39 دولة عضو في الأمم المتحدة (مع وجود 12 عضو منتسب في لجان إقليمية)، في المناطق المدارية وشبه المدارية، تتوزع

في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والبحر الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين، تمكنت من الانضمام للأمم المتحدة بعد استقلالها بصعوبة⁴.

1: خصائص الدول الجزرية الصغيرة

تأسس تحالف الدول الجزرية الصغيرة للتعبير عن هويتها السياسية الموحدة، باعتبارها مجموعة دول نامية تواجه تحديات إنمائية فريدة نتيجة عوامل العزل أو البعد النسبي، وصغر حجم السوق، وضيق قاعدة الموارد والصادرات، والهشاشة إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية، والهشاشة إزاء التهديدات البيئية وآثار التغير المناخي والتعرض لكوارث كثيفة ومتكررة جراء الحوادث الطبيعية.

ما يميز التوزيع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة عدم التجانس من حيث الخصائص الجغرافية (هناك تقارب جغرافي بين إقليم البحر الكاريبي وإقليم المحيط الهادي على عكس مجموعة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي الخليج العربي وبحر الصين الجنوبي) والمادية، المناخية، الاجتماعية والثقافية، وهو ما انعكس على مستوى التنمية الاقتصادية.

سياسياً، تشهد معظم الدول الجزرية الصغيرة حالات من عدم الاستقرار السياسي لعدة عوامل داخلية وخارجية، أبرزها خصوصية الهويات الثقافية والاجتماعية بسبب طبيعة التركيبات البشرية لهذه الدول، التي تعود في أصلها للشعوب الأصلية خاصة في المحيط الهادي، والتي تتميز بنوع من التنظيم الاجتماعي الهرمي⁵، والتنوع العرقي واللغوي، حيث نجد دولة مثل فانوتو (vanuatu) بتعداد سكاني فاق 300000 نسمة عام 2020، توجد بها 138 لغة عامية⁶.

هذه الخصوصيات عرقلت عمليات ومشاريع الديمقراطية الآتية من خارج المنطقة، والتي استهدفت هذه الدول ذات التنظيم الاجتماعي التقليدي المبني على نظام العشيرة والولاء، وهو ما أفرز ردود فعل عنفية وحالة من اللااستقرار في كل من هايتي، جزر سليمان، بابوا غينيا (مطالب انفصالية)، فيجي، فانوتو وغيرها، وحال دون تحقيق نتائج عمليات الدعم الدولية وبرامج الانعاش والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

اقتصادياً، تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات التعداد السكاني القليل بالأسواق الصغيرة، والاقتصادات الضيقة (التي غالباً ما تتركز في استخراج الموارد و/أو الزراعة و/أو السياحة)، والإيرادات المالية المنخفضة، والتكاليف الباهظة للاستيراد وتصدير السلع، وتواجه مستويات عالية من الديون، ويعتمد الكثير منها على بقية العالم للتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية والخدمات المالية.

تعتبر مصائد الأسماك مصدراً اقتصادياً بالغ الأهمية لما توفره من مداخيل وعدد لا يحصى من سبل العيش، لكن بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة المرجانية، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً وجودياً لها، فجزر المالديف مثلاً معرضة في أي وقت لتأثيرات التغيرات المناخية، إذ تشير تقارير البنك الدولي إلى إمكانية تعرضها للغرق بمجرد ارتفاع مستوى سطح البحر بحدود 10 إلى 100 سنتيمتر بحلول عام 2100⁷.

نقاط الضعف الاقتصادية هذه مترابطة وتعززها التحديات المناخية والظواهر البيئية المتطرفة المتكررة بشكل متزايد، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتحمض المحيطات وفقدانها للأكسجين وتدهور النظام الإيكولوجي.

2: الاهتمام الأممي بالدول الجزرية الصغيرة النامية

تم تسجيل الظروف التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال عدسة الاستدامة كحالة خاصة عام 1992، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، وأعيد التأكيد عليها في بربادوس عام 1994 في المؤتمر العالمي الأول للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومرة أخرى في موريشيوس عام 2005 في المؤتمر الثاني للدول الجزرية الصغيرة النامية.

خلال مؤتمر ريو+20 عام 2012، أعيد التأكيد على هذه الحالة الخاصة، وهو ما شكل الأساس للدعوة لعقد مؤتمر دولي ثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا عام 2014⁸.

في الواقع، العديد من القضايا العاجلة التي تم تناولها في هذه المؤتمرات وأخرى، بما في ذلك تغير المناخ والمحيطات والكوارث الطبيعية، هي تحديات تتعلق بالمشاعات العالمية وهي بالتأكيد ليست من صنع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكثر من ذلك هناك تنوع كبير في المواقف بين الدول والأقاليم الجزرية الصغيرة اعتماداً على سياقاتها البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المحددة، وهذا يعني أن التأثيرات ستختلف من نظام جزري صغير إلى آخر لنفس مظاهر تغير المناخ.

في حين أن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ليسوا سوى أحد التحديات الرئيسية التي تواجه وستظل موجودة في مجتمعات الجزر الصغيرة في القرن الحادي والعشرين في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعل من الضروري دمج استراتيجيات وإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في جميع الاستراتيجيات الوطنية والمحلية المتعلقة بالبيئة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية.

في مواجهة تحديات المناخ وانعكاساتها، يتعلق الأمر بقابلية التأثر والتكيف، وهما مفهومان مختلفان يؤثران في بعضهما البعض ويتجسد من خلاله التنوع الكبير في المواقف التي تميز الدول الجزرية الصغيرة والأقاليم، تنفيذاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، يوفر الاقتصاد الأزرق للدول الجزرية الصغيرة النامية الطريق إلى النمو الاقتصادي والتنمية المصممة لتعزيز سبل العيش للفقراء، وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

ثانياً: الاقتصاد الأزرق بديل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تغطي المحيطات أكثر من 70% من كوكب الأرض، ويقدر خبراء الاقتصاد أن إجمالي قيمة اقتصاد المحيطات في العالم نحو 1.5 تريليون دولار سنوياً، وتتحرك ما يقارب 80% من التجارة العالمية عبر

المجاري المائية (بحار ومحيطات وقنوات مائية) كما توفر الزراعة المائية للكائنات البحرية ما يقارب 50% من الأسماك المستهلكة في العالم⁹.

لكن الدراسات العلمية تؤكد أن موارد المحيطات أصبحت محدودة وأن صحة المحيطات قد تدهورت بشكل كبير بسبب الأنشطة البشرية، مما يؤثر على رفاهية الإنسان والمجتمعات، فعلى سبيل المثال، نتج عن تكاثر الطحالب وأسماك تربية الأحياء المائية في عام 2016 في شيلي بسبب نمط النينيو القوي (ظاهرة مناخية عالمية، حيث يؤثر تغير الحرارة في أحد المحيطات على الجو بمنطقة أخرى بعيدة) خسائر فادحة وصلت لحد 800 مليون دولار أمريكي، كما أكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن عام 2017 كان أغلى عام في التاريخ من حيث الخسائر الناجمة عن الأحداث المتعلقة بالطقس والمناخ، مما كلف الاقتصاد العالمي ما يقدر بنحو 320 مليار دولار أمريكي¹⁰.

ونتيجة لما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحديات في تجسيد مسار التنمية المستدامة، ظهرت الحاجة الملحة لتبني مقاربة تنموية جديدة مبنية على منطق الاقتصاد الأزرق، من خلال الاستثمار السليم والمستدام للبحار والمحيطات، لتوفير الفرص وتحسين المستوى المعيشي والاجتماعي وتقليل المخاطر البيئية، وصولاً إلى الأمن الاقتصادي والسياسي¹¹.

1: الاقتصاد الأزرق: المفهوم والمجالات

على الرغم من استخدام مصطلح "الاقتصاد الأزرق" بطرق مختلفة¹²، إلا أنه مفهوم يشتمل على مجموعة من القطاعات الاقتصادية والسياسات ذات الصلة التي تحدد ما إذا كان استخدام موارد المحيطات مستداماً، بدءاً من مصايد الأسماك المستدامة إلى صحة النظام الإيكولوجي إلى إدارة التلوث، وتتطلب الإدارة المستدامة لموارد المحيطات التعاون عبر الدول القومية وعبر القطاعين العام والخاص.

ظهر مصطلح الاقتصاد الأزرق سنة 1990، حيث أطلقه رجل الأعمال والاقتصادي البلجيكي غونتر بولي (Günter Pauli)، كعملية تهدف إلى إدماج الأنشطة البحرية ضمن اقتصاد دائري من خلال مبدأ التجدد الطبيعي، حيث يراد لهذا المفهوم أن يكون محاكاة حيوية للطبيعة المتجددة، عبر الاستمرار في استغلال البحار والمحيطات والوصول إلى هدف نفايات منعدمة، من خلال الابتكار التكنولوجي وفرص إعادة التصنيع التي يمنحها.

تعتبر ميشيل فوير (Michelle Voyer) خبيرة الأبحاث في المركز الوطني الأسترالي لموارد المحيطات والأمن (ANCORS)، أن الاقتصاد الأزرق هو الإدارة الجيدة للموارد المائية والاعتماد على البحار والمحيطات في التنمية المستدامة، من خلال الاستخدام المستدام للموارد المائية (المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار) والحفاظ عليها، وذلك بهدف توجيه النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وخلق فرص

العمل والقضاء على الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، مع ضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع البيولوجي¹³.

يحتوي الاقتصاد الأزرق على مكونات متنوعة، بما في ذلك الصناعات البحرية التقليدية الراسخة مثل مصايد الأسماك، والسياحة، والنقل البحري، كما يحتوي أنشطة جديدة وناشئة مثل الطاقة المتجددة البحرية، تربية الأحياء المائية والأنشطة الاستخراجية لقاع البحر، وتحتاج هذه الأنشطة إلى: -توفير مزايا اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية.

-استعادة التنوع والإنتاجية والمرونة والوظائف الأساسية وحمايتها والمحافظة عليها، والقيمة الجوهرية للنظم الإيكولوجية البحرية.

-أن تقوم على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة، وتدفق المواد الدائري، مما يقلل من النفايات ويعزز إعادة تدوير المواد.

وفي إطار التحول إلى اقتصاد أزرق مستدام، بات من الضروري انتهاز مجموعة من الإجراءات المترابطة، انطلاقاً من تطوير بنية تحتية للنقل البحري والأنشطة المينائية، إلى تحسين حوكمة البحار والمحيطات وتطوير البيانات باستخدام التكنولوجيا المتطورة في تفعيل نظام الرصد والمراقبة، التعليم وبناء القدرات قصد استدامة صحة النظم الإيكولوجية البحرية، وصولاً إلى تطوير أنظمة حكم تشاركية شاملة في تجسيد المشاريع الاستثمارية الزرقاء¹⁴.

وترتبط المبادرات الزرقاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمجالات اقتصادية واستثمارية عدة¹⁵ كالتنقيب البيولوجي وتوظيف الطاقة المتجددة للبحار والمحيطات، والسياحة الساحلية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، نكتفي بتفصيل:

1-1: السياحة الساحلية المستدامة

تعد تنمية السياحة أمراً حاسماً للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية لما تدره من دخل وفرص عمل، حيث تمثل السياحة ما يقرب من 30% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، والاعتماد على قطاع السياحة مرتفع بشكل خاص في أنتيغوا وبربودا وبليز وكابو فيردي وغرينادا وجزر المالديف وسانت لوسيا وفيجي حيث يتجاوز إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 40% ؛ بينما تصل إلى 65% في سيشيل¹⁶، لكن إدارتها تتطوي على مقايضات بين خدمات النظام البيئي والهويات الاجتماعية والثقافية.

وتواجه المجتمعات الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات خاصة تتطوي على تهديدات مناخية وبيئية شديدة، حيث تواجه جزيرة غرينادا الكاريبية مثلاً تعرضاً مزدوجاً للصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية، مما اضطرها لتبني مشروع استثماري أزرق طموح، بدعم تقني من جامعة نيويورك

وبدعم مالي من مرفق المناخ العالمي، لتحويل سانت جورج إلى أول مدينة ذكية مناخيا وسياحيا مقاومة للمناخ في منطقة البحر الكاريبي¹⁷.

1-2: الطاقة المتجددة

تلعب الطاقة المائية من خلال الرياح والأمواج والمد والجزر والنباتات البحرية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية حول العالم، إذ تشير التقديرات إلى أنه بين عامي 1974 و2013، بلغت الميزانية العامة العالمية للبحث والتطوير في مجال طاقة المحيطات 1.6 مليار دولار، مما استوجب العناية اللازمة بالشواطئ لاستدامة استغلالها.

تعتبر حماية الشعاب المرجانية وغابات المنغروف ذات أهمية بالغة في تحصين الحواجز بين اليابسة والبحر، حيث تشكل الشعاب المرجانية حواجز طبيعية تحمي الشواطئ من قوى البحر المتآكلة، وتحمي البنية التحتية الساحلية والمجتمعات والأراضي الزراعية المحاذية لأكثر من 150.000 كيلومتر من الخط الساحلي في 100 دولة ومنطقة، ناهيك عن اعتماد ما لا يقل عن 500 مليون شخص حول العالم على الشعاب المرجانية في الغذاء وسبل العيش¹⁸.

وإذا كان نشر طاقة المحيط في طريقه للوصول إلى 748 جيجاوات بحلول عام 2050، فقد يخلق هذا أكثر من 160 ألف وظيفة بحلول عام 2030 بتقدير خطة التنمية المستدامة 2030.

1-3: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهدافا لتنظيم ومساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، حيث توفر المأكولات البحرية من هذه المصادر لحوالي 3.3 مليار شخص ما يقرب من 20% من متوسط استهلاكهم من البروتين الحيواني، يتجاوز هذا المبلغ 50% في دول مثل بنغلاديش وكمبوديا وغامبيا وإندونيسيا وسريلانكا والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية¹⁹.

كما تدعم الأنشطة المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية سبل عيش أكثر من 120 مليون شخص حول العالم غالبيتهم في البلدان النامية، حيث تمثل المرأة حوالي 50% من العاملين في تسويق الأسماك وتجهيزها بعد الحصاد (الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين)، مما جعل من الاستثمار المستدام ضرورة تحرص عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي برمته، وتطلب فرض آليات لمنع وتقليل الصيد العرضي للثدييات البحرية في المصايد الطبيعية منذ 2018 من خلال الإغلاق المكاني، استخدام وسائل الردع الصوتية أو أجهزة التثبيته، والتعديلات على معدات الصيد، ومنع عمليات الصيد الجائر وغير المرخص²⁰، بالإضافة إلى إجراءات زيادة الوعي والاتصال وبناء القدرات.

بقي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يواجه تحديات لجذب الاستثمار، باعتبار سلسلة القيمة في هذا القطاع معقدة وغير مألوفة للمؤسسات المالية التي تواجه صعوبات في وضع إطار كامل لتقييم

المخاطر قبل القيام بأي استثمارات جوهريّة، مما استدعى طرح مبادرة النمو الأزرق من قبل منظمة الفاو عام 2013.

2-النمو الأزرق: المبادرة وحقيقة التحديات

عام 2013، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة النمو الأزرق (Blue Growth Initiative) التي تستند إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد من أجل دعم التحول إلى الاقتصاد الأزرق.

منذ مؤتمر ريو 20+، تم استخدام مفهوم النمو الأزرق على نطاق واسع وأصبح أساسياً في التنمية المائية في العديد من الدول خاصة الجزرية الصغيرة النامية، بهدف تأمين أو استعادة إمكانات المحيطات والبحيرات والمياه الداخلية، من خلال إدخال أساليب مسؤولة ومستدامة للتوفيق بين النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، عبر:

-الاهتمام بتربية الأحياء المائية من خلال تعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية للإنتاج والنمو السمكي بصورة مسؤولة ومستدامة، وتحفيز الطرق والوسائل التي من شأنها تعزيز النمو والنظم الرقابية واستعادة التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي.

-الاهتمام بمصائد الأسماك الطبيعية واستعادة الأرصدة السمكية عبر دعم الصيد الرشيد، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم، وإلغاء ممارسات وسلوكيات الصيد الضارة.

-ضمان استدامة المصادر البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة البحرية، ووضع السياسات والأليات المناسبة لتعظيم الاستفادة من الاقتصاد الأزرق المرتكز على الأنشطة البحرية والنقل البحري والخدمات اللوجستية والثروة السمكية والتعدين بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة والتنوع الاقتصادي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل مع ضرورة استدامة هذه الموارد والمحافظة عليها من التلوث والصيد الجائر وغيرها من التحديات.

-تحسين طرق بناء وصيانة مصائد الأسماك والعمل على استدامتها.

-الاهتمام بأنظمة المأكولات البحرية، وتعزيز سلاسل القيمة الجيدة للمأكولات البحرية.

-توفير مزيد من فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة.

-تطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية والأمن الغذائي

والحد من الفقر

-تحسين السياحة البيئية المستدامة واعتبارها مصدراً هاماً لزيادة الناتج المحلي والعالمي.

-تمكين المجتمعات المعتمدة على هذه الموارد من بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث

الطبيعية والأزمات، وسيسمح ذلك بزيادة الإنتاج المستدام، وسد الفجوة المتنامية بين العرض والطلب على الأغذية المائية، فيما سيتحسن الأداء البيئي والاجتماعي لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

على الرغم من أن النمو الأزرق لديه قدر كبير من الإمكانيات لتأمين الاستخدام المستدام للمحيطات، إلا أن هناك بعض الرهانات الاستراتيجية والتحديات²¹، حيث على سبيل الذكر لا الحصر:

- يدور النمو الأزرق حول تعظيم الثروة الاقتصادية المستمدة من الموارد البحرية والمائية لكنه يعني بالنسبة للبعض الآخر تعظيم النمو الاقتصادي البحري الشامل وفي نفس الوقت منع تدهور رأس المال الطبيعي الأزرق، وقد يكون الافتقار إلى الفهم المشترك للمبادرة هو السبب في ندرة استراتيجيات النمو الزرقاء الشاملة والأهداف والمعالم الأكثر تحديدا التي تتقاطع مع القطاعات الأخرى.

- التحدي الآخر هو تعدد التخصصات، حيث يستوجب على العلماء عبر تخصصاتهم المتنوعة العمل مع خبراء وصانعي السياسات، وكذا أصحاب المصلحة الذين قد يكون لديهم تفسيرات أكثر تباينا للنمو الأزرق والمصطلحات المحورية الأخرى.

- يعد رهان تحديد الفجوات المعرفية، التي تعتمد بشكل واضح على وجهة نظر الفرد تحديا رئيسيا، حيث ما يعتده العالم أنه فجوة معرفية نقدية، قد يبدو غير مهم بالنسبة للهيئة الحكومية التي تقرر ما يجب تمويله ومن ورائها أصحاب المصلحة، وقد تكون الفجوة الواضحة في المعرفة للسياسي والتي تعتبر بالغة الأهمية لقرار السياسة شيئا لا يركز عليه العلماء.

السؤال الجوهرى هو كيف يتم حل تضارب المصالح، والذي غالبا ما يكون متجذرا في المفاضلات بين الاستخدامات المختلفة لفضاء المحيط، ولكنه غالبا ما يتعلق بمن يقرر ما يجب أن يكون مفتوحا للنقاش العام²².

على سبيل المثال، في النرويج، برز استزراع السلمون كصناعة مهمة في الاقتصاد الوطني، وكان القطاع رائدا في تحسين ممارسات التغذية، وكفاءة الموارد، والأداء البيئي لكل وحدة إنتاج، ومع ذلك، يمكن أن يكون لتربية الأسماك تأثيرات بيئية وبيولوجية كبيرة في المحيط، مما يؤثر على الاستخدامات الأخرى لمساحة المحيط.

يتطلب التحليل الشامل للمفاضلات بين الاستخدامات المختلفة للمحيطات التنسيق والتعاون بين مختلف التخصصات العلمية وأصحاب المصلحة، ويعتبر حل النزاعات وتقريب الرؤى بين أصحاب المصلحة أمرا صعبا للغاية.

على الرغم من هذه التحديات، فإن النمو الأزرق لديه القدرة على تسهيل التعاون والتواصل بين العلماء والصناعيين والسياسيين، وبالتالي يؤدي إلى جهد منسق لمكافحة آثار تغير المناخ وزيادة التكيف البشري مع الازمات المفاجئة كأزمة كورونا منذ نهاية 2019.

ثالثا: تبعات جائحة كورونا على التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: بناء المرونة لمواجهة الصدمات المستقبلية

عرفت الدول الجزرية الصغيرة النامية على غرار دول العالم انعكاسات بليغة على اقتصاداتها والسياسات المنتهجة لإدارة الازمات، حيث:

1: تبعات الجائحة

عبرت تينا ستيج (Tina Stege) مبعوثة المناخ لجزر مارشال عن تبعات جائحة كورونا على الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقول: "أدت أزمة كورونا إلى مضاعفة التحديات الحالية، وتركت العديد من دول الجزر تواجه ديونا معطلة، مع مستقبل تمويل المساعدات غامض وغير آمن"²³، فبينما تمكنت الدول الجزرية الصغيرة النامية من احتواء العواقب الصحية لجائحة كورونا، إلا أنها من بين الاقتصادات النامية الأكثر تضررا من الناحية الاقتصادية والمالية، بسبب الانكماش العالمي في قطاعين رئيسيين من قطاعات اقتصاد المحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية، السياحة الساحلية ومصايد الأسماك، حيث يعمل قطاع السياحة على وجه الخصوص كقناة انتقال رئيسية لوباء كورونا.

بناء على بيانات توقعات صندوق النقد الدولي أعقاب الجائحة، عرفت الدول الجزرية الصغيرة النامية عام 2020 انخفاضا مقدرا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9 ٪، وانخفاضا بنسبة 70٪ في عائدات السفر، وشكلت الديون الخارجية 62٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم قياسي مرتفع، مدفوع في الغالب بزيادة الديون قصيرة الأجل والديون الخاصة²⁴.

اعتبارا من 12 مارس 2020، منعت كل من أنتيغوا وبربودا الرعايا الأجانب الذين سافروا إلى قائمة البلدان المتضررة من دخول البلاد، ومنعت كوبا وفيجي جميع الأجانب غير المقيمين من دخول الحدود الوطنية، كما فرضت فيجي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية فترات حجر صحي أعلى من المعتاد لجميع الركاب القادمين (28 يوما مقابل 14 يوما القياسية)، ونجد في فانواتو، تنفيذ بروتوكولات صارمة لتلقي المساعدة الطبية والإمدادات الصحية والإنسانية، وتم تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي بشكل صارم، كحظر التجول المحلي وحظر التجمعات وفرض قيود على الاتصال بين الجزر وإغلاق الشواطئ²⁵.

في الفترة ما بين فيفري وجوان 2020، اضطرت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريبا إلى إغلاق الحدود ووقف السياحة الدولية تماما، بسبب روابط سلاسل التوريد، لتصبح الخسائر الإجمالية في قطاع السياحة أكبر بكثير من عائدات السياحة وحدها وتقدر بنحو 1.17-2.22 تريليون دولار أمريكي²⁶. فالإغلاق المطول للأنشطة السياحية أدى إلى خسائر كبيرة في الدخل للعديد من المناطق المحمية والمجتمعات التي تعيش حولها، والتي غالبا ما لا يكون لديها مصادر بديلة للدخل أو الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي.

وباعتبار العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مصنفة على أنها بلدان متوسطة الدخل، فهذا يمنحها من الوصول إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل الميسر، لتلجأ هذه الأخيرة على المستوى الفردي إلى حلول اضطرارية كمقايسة الديون بالطبيعة، وهو ما لجأت إليه سيشيل على سبيل

المثال، حيث تم إبرام صفقة توسطتها منظمة الحفاظ على الطبيعة استبدلت فيها بعض ديونها مقابل تخصيص ما يقرب من ثلث أراضيها المحيطية كمناطق محمية بحرية.

2: التعافي الأزرق من جائحة كورونا

وباعتبار الأوقات الاستثنائية تستدعي إجراءات استثنائية، ركزت الدول الجزرية الصغيرة النامية على ثلاث أولويات:

- تمويل النظم الصحية إيصال الموارد إلى الأطباء والممرضين والمستشفيات، وشراء المعدات الطبية، ومساعدة الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة، ودعم تدابير السلامة والبروتوكولات الصحية من أجل استئناف تدريجي للأنشطة السياحية واستعادة ثقة السياح بما يتوافق مع التطورات في الوباء.

- التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، من خلال تقديم الدعم للأسر والشركات المتضررة، وضمان إتاحة الإمدادات الحيوية، وهذا يشمل التحويلات النقدية، دعم الأجور، التخفيف الضريبي، لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم ومساعدة منشآت الأعمال على البقاء.

- الاستعداد للتعافي: من خلال دفعة تحفيزية من السياسات المالية العامة لزيادة الطلب والمساعدة على استئناف دوران عجلة الاقتصاد، عرفت بآليات التعافي الأزرق على المستوى الوطني والثنائي والدولي²⁷، حيث اتفقت 25 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنسيق الدعم لضمان عمل النظم الغذائية بشكل فعال، من خلال المساعدة التقنية والمالية للمنتجين الصغار ومتوسطي الحجم ومنتجي الصناعات الزراعية²⁸، فضلا عن دعم أسواق البيع بالجملة المحلية والإقليمية والوطنية، وضمان السيولة لديهم، واتخاذ إجراءات منسقة مع القطاع الخاص.

ناهيك عن الدعم والهبات والمبادرات الاستعجالية الخارجية²⁹، يحتاج التعافي الأزرق إلى رسم مسار جديد نحو المرونة والاستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتطلب التركيز على الأولويات التالية:

- معالجة وضع الديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في خلق حيز مالي للاستثمارات من أجل تعافي أزرق مستدام ومرن، حيث دعا تحالف الدول الجزرية الصغيرة شركاء التنمية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2020، إلى تقديم إعفاء إضافي من الديون والمساعدات وتمويل المناخ لأعضائه، وضرورة إعادة هندسة الطريقة المعتمدة في تمويل الديون، بحيث لا يصبح قيда في التعامل مع جائحة كورونا وقضايا التنمية الأخرى.

- تعزيز استدامة ومرونة القطاعات الاقتصادية الحرجة والمتأثرة بشدة، مثل السياحة وقطاعات اقتصاد المحيطات الأخرى، من خلال تضمين متطلبات ومعايير المناخ والاستدامة في الإقراض الميسر ودعم حزم التعافي والتدابير الأخرى، وخطط تعاون إنمائي إضافية طويلة الأجل، مثل الآليات الدولية لتقاسم التكاليف من أجل الحفاظ والاستخدام المستدام لأصول المحيطات والمخططات لتعزيز الخبرة وتقييم المخاطر للأنشطة الاقتصادية الناشئة المتعلقة بالمحيطات.

وبينما تنصب جهود قادة الدول الجزرية النامية على التعافي من الوباء، فإنهم يستغلون آليات تمويل جديدة ومبتكرة لجذب الاستثمار المؤثر وتمويل القطاع الخاص، وهناك إرادة سياسية قوية لتبادل الخبرات من أجل تنويع اقتصاداتها وبناء المرونة لمواجهة التحديات.

ولدعم هذه الأهداف الطموحة، يبقى برنامج "النهوض من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهجا متكاملًا يستهدف نقاط الضعف النظامية في الدول الجزرية للعمل كوسيلة للتعافي، بالاعتماد على مبادرات هادفة للعمل³⁰:

- منصة الاستثمار في المناخ (Climate Investment Platform): تم إطلاقها بالتعاون مع مجموعة من الشركاء الحكوميين والدوليين خلال قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي سبتمبر 2019، لمواكبة احتياجات البلدان من الاستثمارات الداعمة للمشاريع منخفضة الكربون والصديقة للمناخ ومن أجل مجتمعات قادرة على الصمود، أين تحضى مشاريع شبكات الكهرباء القائمة على الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة استهلاك الطاقة بالفرصة لتمويلها بعد أن تتم دراسة جدواها.

- الصندوق العالمي للشعاب المرجانية (The Global Fund for Coral Reefs): من خلاله يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتسريع قطاعات اقتصاد المحيطات لتمكين وحماية سبل العيش، عبر الشراكات الدولية والمحلية وباستخدام الأدوات المالية الزرقاء، حيث يسعى الصندوق لاستثمار 500 مليون دولار أمريكي في الحفاظ على الشعاب المرجانية على مدى 10 سنوات 2020-2030.

- أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق قطر للتنمية وألمانيا شبكات مختبر Accelerator، لتحفيز التحول الرقمي عبر شبكات الابتكار من أجل مجتمعات شاملة واقتصادات تنافسية، باعتماد الحلول الرقمية بما في ذلك عمليات صنع القرار القائمة على البيانات لاتخاذ إجراءات مناخية أقوى.

تساعد هذه البرامج وأخرى الدول الجزرية الصغيرة النامية على البقاء على اتصال بالاقتصاد العالمي³¹، وتعزيز قدرتها التنافسية مع تحسين الإدماج الاجتماعي والمالي، وتقديم فرصا جديدة لتحفيز الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات والاستعداد للصدمات المستقبلية الأكثر إلحاحا، بما في ذلك الاستجابة لتبعات كورونا.

الخاتمة

استنادا إلى عديد الاتفاقات الدولية التي أسفرت عنها المؤتمرات والقمم العالمية للتنمية المستدامة، تم تجسيد العديد من المبادرات والسياسات الهادفة لإيجاد نموذج تنموي جديد يدعم النماذج التنموية القائمة ويحفظ مستقبل موارد الأجيال المقبلة خاصة في بلدان العالم النامي، وكان من أبرز نتائج قمة ريو+20 عام 2012، مخطط الاقتصاد الأزرق الذي طالبت الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتماده رسميا من قبل منظمة

الأمم المتحدة، بضرورة إيلاء الاهتمام العالمي بالبحار والمحيطات كمساحات تنموية مستدامة، ومحركا للابتكار والمعرفة ومجالا للتجارة والاستثمار في البيئة البحرية ومواردها.

تمكنت الدول الجزرية الصغيرة النامية من احتواء العواقب الصحية لوباء كورونا، لكنها من الناحية الاقتصادية والمالية أضحت من بين الاقتصادات النامية الأكثر تضررا، فلجأت الحكومات إلى تدابير مالية لإنقاذ الأرواح وضمان البقاء الاقتصادي للأسر والشركات، ومع استمرار الأزمة في الظهور، عجزت المالية العامة في هذه الدول من الاستمرار في تقديم الدعم، فالأثر المشترك للزيادة في الإنفاق العام إلى جانب الانخفاض غير المسبوق في الإيرادات العامة من قطاعات اقتصاد المحيطات المتضررة بشدة، أصبح يهدد إلى حد كبير بتفاقم أعباء الديون الموجودة مسبقا على الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن تثبيط الاستثمار العام واستجابات الانتعاش.

من خلال مراجعة ممارسات التمويل الأزرق في أعقاب جائحة كورونا، اتضح جليا أن التحدي الكبير هو في تطوير الروابط بين جميع أصحاب المصلحة لتوضيح الحوافز المحتملة لزيادة الاستثمار الخاص والتبرعات العامة،

وأصبح من الضروري الاستفادة من الفرصة لإعادة ضبط النظام الاقتصادي وبناء نظام يحفز النمو المستدام والشامل بمشاركة قوية من القطاع الخاص، من خلال الاستفادة من آليات التمويل المبتكر والمرونة، واقتصاد السياسة الذكية لتيسير الاستثمار والتتويج الاقتصادي.

وبدون دمج المرونة والحفاظ على البيئة في سياسات التنمية، ستستمر هذه الاتجاهات في زيادة التحديات الهيكلية للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعرضها للصدمات، وبالتالي، فإن بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية هو جزء مهم من حماية الموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية والفوائد العديدة التي توفرها، ووضع هذه البلدان على طريق التنمية المستدامة.

يمكن لمقدمي التعاون الإنمائي تحويل الأزمة الصحية إلى فرصة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقليل تعرضها للصدمات بسبب اعتمادها المفرط على قطاع أو قطاعين اقتصاديين وتعزيز تنمية أكثر مرونة واستدامة من خلال الانتعاش الذي يعزز موارد المحيطات الوفيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكما أن آثار الصيد الجائر والتلوث وتغير المناخ عالمية، فالمؤكد أن الحلول هي أيضا كذلك، فحماية المحيط للأجيال الحالية والمقبلة تتطلب من جميع البلدان الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها لدعم وسائل تنفيذ خطة عام 2030 وخفض الانبعاثات.

الهوامش:

¹ IUCN, Ocean risks a wake-up call for policymakers – IUCN report, 08/05/2018, Available at : <https://www.iucn.org/news/marine-and-polar/201805/ocean-risks-a-wake-call-policymakers-iucn-report> (21/09/2020).

- Van den Berg, **Economic Growth and Development**. 3th ed, World Scientific Publishing, USA, Hendrik ² 2017, pp 11-12.
- ³ يصنف البنك الدولي اقتصادات العالم إلى أربع مجموعات بناء على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، البلدان المرتفعة، المتوسطة العليا، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، والبلدان ذات الدخل المنخفض، لمزيد من التفاصيل انظر: Op.cit, p 541-545. Van den Berg, Hendrik
- ⁴ نالت الدول الجزرية الصغيرة استقلالها من القوى الاستعمارية الفرنسية، البريطانية، الأمريكية والهولندية، بدءاً بدولة هايتي عام 1804، لمزيد من التفاصيل حول الصعوبات التي حالت دون الانضمام المباشر للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأمم المتحدة بعد نيلها الاستقلال، انظر:
- Arnaud Duranthon, qu'est-ce qu'un micro-Etat aujourd'hui ? L'exemple des micro-Etat d'Océanie, **Revue Française de droit constitutionnel**. N 92, Avril 2012, pp 790-792, disponible sur le lien : (27/05/2019). <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2012-4-page-785.htm>
- ⁵ Guy Agniel, Démocratie et Colonialisme dans le pacifique. **Pouvoir : droit et environnement**, N 127, Le Seuil, Paris, Avril 2008, p 135.
- ⁶ A François, S. Lacrampe, M. Franjeh & S. Schnell, The Languages of Vanuatu : Unity and Diversity. **Asia Pacific Linguistics**, the Australian national university : Studies in the Languages of Island Melanesia , 2015 pp 3-4.
- ⁷ المالديف عبارة عن جزر مرجانية صغيرة ومسطحة وكثيفة بالسكان، وهي معرضة للأذى نتيجة عواصف عنيفة أو لأي ارتفاع بسيط لمستوى سطح البحر، رغم اعتمادها بشكل متزايد على الحلول الهندسية المكلفة، لمزيد من التفاصيل، انظر: Martin J Bush, **Climate change adaptation in small island developing states**. Wiley Blackwell, Oxford, 2018, pp 154-157.
- ⁸ منظمة الأمم المتحدة، السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية 2014، "الدول الجزرية الصغيرة النامية والأمم المتحدة والخط الزمني"، متاح على الرابط: (2017/02/28) <https://www.un.org/ar/events/islands2014/smallislands.shtml>
- ⁹ محمد محمد المغير، هبة محمد وادي، لوزان سمير أبو جباب، رؤية تنموية مستدامة للاقتصاد الأزرق حالة دراسة تصميم مجمع اقتصادي بحري مستدام بقطاع غزة - فلسطين. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020، ص 2.
- ¹⁰ IUCN, Ocean risks a wake-up call for policymakers, Op.cit.
- ¹¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: تحقيق أهداف التنمية المستدامة. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2018، ص ص 168-169.
- ¹² قدمت العديد من التعاريف للاقتصاد الأزرق وهو حسب البنك الدولي، يشير إلى الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد المائية الأخرى من أجل النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وخلق فرص العمل، للأجيال الحالية والمستقبلية ويهدف أيضاً إلى استعادة التنوع والإنتاجية والمرونة وحمايتها والمحافظة على الوظائف والقيمة الجوهرية للنظام البيئي البحري، من خلال التقنيات النظيفة والمتجددة الطاقة وتقليل النفايات وإعادة تدوير المواد، انظر:
- Potential of the The. Economic and Social Affairs – UN-DESA World Bank and United Nations Department of Developing for Small Island Benefits of the Sustainable Use of Marine Resources Blue Economy: Increasing Long-term 2017, p3. Developed Countries. The World Bank, Washington, DC, States and Coastal Least
- ¹³ Michelle Voyer and others, **The Blue Economy in Australia : Conceptualising the Blue Economy, its Relationship with Maritime Security, and its Role in Australian Oceans Governance**. National Library of Australia, Australia, 2017, pp 7-8.
- ¹⁴ Cyrus Rustomjee, Operationlizing the Blue economy in small states: lessons from the Early Movers, **Policy Brief**, N°117, Centre Of International Governance Innovation, Québec, September 2017, pp 3-6.
- ¹⁵ توفر زراعة اللؤلؤ المستزرع في المحيط الهادئ نشاطاً اقتصادياً بالغ الأهمية، ومحار اللؤلؤ كائنات حساسة حيث يؤثر التدهور أو التغير البيئي المفاجئ على إنتاج المحار وجودته، وتشير الدراسات أن 95% من دخل مزرعة اللؤلؤ يأتي من

2٪ فقط من لائنها، وكلما كانت البيئة أكثر نقاء، كلما زادت صحة المحار وزادت احتمالية حصاد لآلي ثمينه وعالية الجودة، لمزيد من التفاصيل، انظر:

United Nations Environment Programme, **GIO SIDS Small Island developing states**. UNEP, Publishing Services Section, Nairobi, 2014, pp 20-21.

¹⁶ OECD, **Making Development Co-operation Work for Small Island Developing States**, OECD Publishing, Paris, 2018, pp16-33.

- UN Environment programme, Small Island Developing States : building resilience for sustainable trade, tourism and development. 18/05/2020, Available at : <https://www.unep.org/news-and-stories/story/small-island-developing-states-building-resilience-sustainable-trade-tourism> (25/01/2021).

¹⁸ لمزيد من التفاصيل حول آثار تغير المناخ على الشعاب المرجانية والبيئة البحرية، والخيارات والتوقعات، انظر: Marcia Creary, Impact of Climate Change on Coral Reefs and the Marine Environment. United Nation, Available at :

<https://www.un.org/en/chronicle/article/impacts-climate-change-coral-reefs-and-marine-environment> (27/01/2021).

¹⁹ تعرف بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية أعلى استهلاك للمأكولات البحرية للفرد الواحد في العالم، حيث الاستهلاك العالمي للأسماك هو الأعلى في جزر المالديف بمعدل 180 كغ للفرد في السنة، ثم تليها تسع بلدان من أكبر المستهلكين هي بلدان وأقاليم جزرية في المحيط الهادئ، بمعدل 57 كغ للشخص في السنة، ضعف المتوسط العالمي تقريباً، لمزيد من التفاصيل، انظر:

Food and Agriculture Organization of the United Nations, **The state of world fisheries and aquaculture 2020**. Rome, 2020, pp 2-8.

²⁰ الصيد الجائر لا يقضي على الحياة البحرية فقط بل على قيمتها الحقيقية، فيقدر الاقتصاديون من صندوق النقد الدولي أن الحوت العظيم يساوي 2 مليون دولار على قيد الحياة، ولكن فقط 80 ألف دولار بمجرد وفاته، حيث يمتص ما يعادل ثاني أكسيد الكربون من 30 ألف شجرة كل عام.

²¹ Simon A. Levin and others, What is blue growth? The semantics of "Sustainable Development" of marine environments, **Marine Policy**. Vol 87, january 2018, pp 177-179.

²² يتم إنتاج البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك من جانب الوزارات المتخصصة من قبيل وزارة مصايد الأسماك أو الزراعة، وبالتالي تجري إدارتها خارج نظم الإحصاءات الوطنية، ما يطرح تحديات محددة أمام ضمان الاتساق وقابلية المقارنة، وتؤدي الشراكات مع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية المتخصصة دوراً أساسياً في توافر البيانات ورصدها والإبلاغ عنها من خلال رفع تقارير مباشرة أو عبر الدعم الفني والعلمي الذي تقدمه هذه الأجهزة والمنظمات للدول الأعضاء فيها، لمزيد من التفاصيل انظر:

Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Comité des Pêches, Contribution des pêches et de aquaculture a la réalisation du programme 2030, Trente-quatrième session, 1-5 février 2021, pp 15-16, disponible (1/6/2021). sur le lien : <http://www.fao.org/3/ne713fr/ne713fr.pdf>

²³ Riad Meddeb, Small island developing states do not have the luxury of time, Unated Nation Development Programme, December 2, 2020, Available at : <https://www.undp.org/blogs/small-island-developing-states-do-not-have-luxury-time> (5/5/2021).

²⁴ Small island developing states face uphill battle in "United Nations Conference on Trade and Development", 10 june 2021, Available at : <https://unctad.org/news/small-island-developing-states-face-uphill-battle-covid-19-recovery> (13/06/2021).

²⁵ لمزيد من التفاصيل أنظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية يتكاتفون مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لاستكشاف مسارات تعزيز القدرة على الصمود"، 2020/12/10، متاح على الرابط: <http://www.fao.org/news/story/ar/item/1364441/icode/> (25/3/2021).

²⁶ الاعتماد على قطاع السياحة مرتفع بشكل خاص في أنتيغوا وبربودا وبليز وكابو فيردي وغرينادا وجزر المالديف وسانت لوسيا وفيجي، حيث يتجاوز إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 40%؛ بينما تصل إلى 65% في سيشيل.

²⁷ يقدر إجمالي الدعم المقدم لأزمة كورونا للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2020 بنحو 2.8 مليار دولار أمريكي، حيث ركز مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بشكل أساسي على حالة الطوارئ الصحية بينما قدمت المؤسسات المتعددة الأطراف أوسع من الدعم ووسعت الجزء الأكبر من الموارد المالية، حيث قام صندوق النقد الدولي بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلات التي تتيح التمويل الطارئ أي التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع (RFI) مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل، لمزيد من التفاصيل انظر:

International Monetary Fund, COVID-19 Financial Assistance and Debt Service Relief, April 30, 2021, Available at : <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker> (15/05/2021).

²⁸ في فيجي مثلا، أدخلت وزارة الزراعة مبادرة البستنة المنزلية بتشجيع الأسر الحضرية على استخدام ما لا يقل عن 49 مترا مربعا من ممتلكاتهم لزراعة الخضروات، وحصل المزارعون، من خلال برنامج دعم المزارع، على بذور وزراعة مجانية، لمزيد من التفاصيل:

Food and Agriculture Organization of the United Nations, Small Island Developing States Response to COVID-19: Highlighting food security, nutrition and sustainable food systems, May 07, 2020, p 04, Available at : <http://www.fao.org/3/ca8994en/CA8994EN.pdf> (13/02/2021).

²⁹ منذ 2020، قدمت الصين تبرعا نقديا بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي وشحنات مساعدات طبية إلى فيجي والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في المحيط الهادي، وإمدادات طبية إلى بابوا غينيا الجديدة وفانواتو وفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأرسلت الإمارات العربية المتحدة 13 طنا متريا من الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية ومجموعات الاختبار إلى 14 دولة جزرية في المحيط الهادي (جزر كوك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، فيجي، كيريباتي، جزر مارشال، ناورو، نيوي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا وتوفالو وفانواتو) لمساعدة المهنيين الطبيين من خلال توفير ولوازم الاختبار، وقدمت تايوان الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية إلى فيجي وجزر مارشال وناورو وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وتوفالو، وساهمت بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي في شكل منح مساعدة لجزر مارشال، وخطة التأهب والاستجابة لوباء كورونا، انظر:

Organisation for Economic Co-operation and Development, COVID19 Pandemic: Towards a blue recover in January 2021, Available at : [https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=1060_1060174-26small island developing states, tnkmsj15ap&title=COVID-19-pandemic-Towards-a-blue-recovery-in-small-island-developing-states&_ga=2.152836025.1899936972.1626281085-1871399284.1626281085](https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=1060_1060174-26small%20island%20developing%20states&title=COVID-19-pandemic-Towards-a-blue-recovery-in-small-island-developing-states&_ga=2.152836025.1899936972.1626281085-1871399284.1626281085) (21/5/2021).

Riad Meddeb, Op.cit. ³⁰

Food and Agriculture Organization of the United Nations, Small Island Developing States Response to COVID-19: Highlighting food security, nutrition and sustainable food systems, Op.cit, p 5. ³¹